



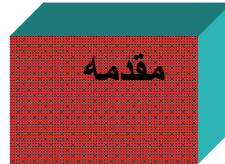
تقرير متابعة العمل رقم [٦] الصادر في ٢١/١١/٢٠١٤ عن لجنة الشؤون المالية CFA بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن منع اساءة استعمال الاتفاقيات



إعداد : مني فوزي

مراجعة : إيمان محمد حسن

مع تحديات أسرة البحوث المقارنة



- يشير تقرير متابعة العمل إلى مقترحات وتعليقات لجنة الشئون الماليه عن التعليقات المرسله من الجهات المعنيه بشأن نموذج اتفاقية الضرائب الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في ٢٠١٠. وحتى يتسنى فهم التقرير سيتم تناول النقاط التاليه:

أولاً: استعراض بعض المفاهيم العامه بشأن أدوات الاستثمار الجماعي وصناديق الاستثمار.

ثانياً: نتائج تقرير متابعة العمل رقم (٦) بشأن منع إساءة استعمال الاتفاقيات.



أولاً: المفاهيم العامة بشأن أدوات الاستثمار الجماعي وصناديق الاستثمار:

(١) ما هي أدوات الاستثمار الجماعي ومدى خضوعها للضريبة؟

- يقصد بأدوات الاستثمار الجماعي مؤسسات تسمح بتجميع الأصول بمعرفة مستثمرين ومن أمثلتها صناديق الاستثمار وصناديق التقاعد وصناديق الاستثمار العقاري (REITS).
- صناديق الاستثمار يهدف فرض الضريبة عليها إلى تحقيق التوازن في البنية الاستثمارية ومن الضروري استخدام قواعد ضريبية سهلة التطبيق والتفعيل.
- صناديق التقاعد رأت الحكومات إخضاعهم لضريبة تفضيلية أقل من المفروض على صناديق الاستثمار الأخرى.
- الاستثمار العقاري هي نوع من الشركات تخضع لقواعد ضريبية خاصة وتحصل تلك الشركات على أغلب دخلها من عائدات الإيجارات أو بيع العقارات وتقوم الولايات المتحدة بالسماح لتلك الشركات بخصم الأرباح الموزعة على جملة الأسهم من الربح الضريبي.

(٢) ماهية الصناديق الاحتياطية Hedge Funds والأسهم الخاصة

- صناديق الأسهم الخاصة: تستخدم نوعين من الاستثمارات (صناديق رأس المال الاستثمارية ، وصناديق إعادة هيكلة رأس المال). وينقسم دخل تلك الصناديق إلى نوعين رسوم إدارية وأرباح وفوائد.
- الصناديق الاحتياطية Hedge Funds : تتنوع استثمارات تلك الصناديق من رأس المال إلى التجارة في السلع. ويتم الاستثمار في أوراق مالية سريعة التصرف ومشتقات مالية متوسطة إلى قصيرة.
- الصناديق السيادية: هي صناديق مملوكة للدولة وتنشئ من عائدات النقد الاجنبي ، وتعفى تلك الصناديق من الضرائب على الدخل المحقق من الاستثمارات عبر الحدود. وتقوم كل من أمريكا وأستراليا وكندا وإنجلترا بإعفاء تلك المشروعات شرط أن تكون ناتجة من التعامل في أوراق مالية وإيرادات بنكية. في حين تعاملها اليابان على أنها مشروعات أجنبية ما لم يكن هناك اتفاقيات متبادلة بينها وبين الدول المستثمرة في تلك المشروعات.



ثانياً: نتائج تقرير متابعة العمل رقم (٦) الصادر عن لجنة الشئون المالية بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن منع إساءة استعمال الاتفاقيات:

(أ) القضايا المتعلقة بقواعد العمل لشركات الاستثمار الجماعي وغير الجماعي:

- يقصد بشركات الاستثمار الجماعي : صناديق تقام على نطاق واسع وتكون محافظة متنوعة من الأوراق المالية وتخضع لقواعد حماية المستثمرين في الدولة التي أنشأت فيها.
 - أكد التقرير ضرورة مراجعة الدول للأساليب البديلة المثارة في المعالجات ودراسة إمكانية اقتراح واحد فيما يتعلق بقواعد العمل والاستثمار الجماعي وكذا فيما يتعلق بالتساؤلات العامة.
 - هناك حاجة إلى بذل مزيد من العمل فيما يتعلق بالاعتبارات السياسية ذات الصلة بالاتفاقيات المبرمة مع شركات الاستثمار الجماعي.
- فيما يتعلق بقواعد العمل للتعامل مع صناديق الاستثمار
- هناك حاجة لبذل مزيد من العمل فيما يتعلق بسياسة التعامل مع صناديق الاستثمار حيث أن قواعد العمل التي تم إضافتها لتقرير المتابعة رقم (٦) تؤدي إلى وجود صعوبات في التعامل مع الصناديق السيادية.
 - حيث ينطبق تعريف الشخص المؤهل الموضح بقاعدة العمل على الشخص المقيم الذي هو الدولة المتعاقدة أو المصالح الحكومية (المحلية).
 - وتناقش المادة (١) خضوع مبدأ الحصانة السيادية للضريبة.
 - ينوه التقرير إلى وجود مشكلات قد تظهر في حال الاستثمارات التي تتم من خلال كيان مقيم في دولة ثالثة مثال: صندوق استثمارات سيادية في الدولة (أ) يستخدم شركة في الدولة (ب) من أجل الاستثمار في الدولة (ج).
 - تواجه صناديق الأسهم الخاصة والصناديق البديلة نفس المشكلات التي تخلقها قاعدة العمل للاستثمار الجماعي حيث أن قاعدة المستثمرين غير مرتبطة بدولة واحدة ولا تحصل على المزايا أو المنافع بموجب قاعدة العمل المطبقة ولا ينطبق عليها أي شروط للتعامل مع الاستثمار الجماعي.
 - بموجب الفقرة (٥) من قاعدة العمل هناك شرط يعطى السلطة المختصة في الدولة المتعاقدة السلطة التقديرية لمنح مزايا بموجب المعاهدة في بعض الحالات التي يعفى فيها المقيم في الدولة المتعاقدة من مزايا الاتفاقية وفقاً لقاعدة العمل.
 - تنوه الفقرة (٦٣) من قاعدة العمل أن الشخص الذي يقوم بتقديم طلب للحصول على الإعفاء التقديرى يجب أن يؤكد بالطلب وجود أسباب واضحة لا علاقة لها بالحصول على مزايا الاتفاقية. كما توضح الفقرة في حال وجود شركة مقيمة تابعة لشركة أم في دولة ثالثة علماً بأن معدل استقطاع الضريبة المنصوص عليه في الاتفاقية ليس أقل من معدل استقطاع الضريبة المماثل في الاتفاقية الضريبية بين الدولة المصدر (الأم) والدولة الثالثة. لن يكون ذلك كافياً لإثبات توافر شرط منح الإعفاء الضريبي.
 - فيما يتعلق بالقسم (٢) من قاعدة العمل هناك متطلبات أن يكون المالك الوسيط مقيماً بإحدى الدولتين المتعاقدين.
 - فيما يتعلق بقضايا التوقيت المتعلقة بالأحكام المختلفة في قاعدة العمل تم اقتراح أن الشروط البديلة بشأن الكيانات العامة في قاعدة العمل يمكن أن تكون صادمة للبلدان الصغيرة التي ليس لها أسواق بورصة هامة حيث تكون شركاتها مدرجة بالبورصات الأجنبية وتدار شركاتها التابعة من الخارج.
 - أهمية تغيير نص المادة بشأن الشركات النشطة ، في الحالات التي تكون فيها الشركات التابعة تقع في نفس البلد وتقوم بأنشطة مختلفة مثل التصنيع والاستثمار.



(ب) القضايا المتعلقة بقاعدة اختبار الغرض الأساسي (PPT):

- أهمية تطبيق قاعدة اختبار الغرض الأساسي في حال الاستفادة بمزايا بموجب اتفاقيات مختلفة ، حيث أنه في حال الحصول على ميزة واحدة من اتفاقية واحدة مبرمة يعد ذلك غرض أساسي.
- هناك اقتراح بقيام الدول باستعمال القواعد الإدارية للتأكد من تطبيق قاعدة الغرض الأساسي بعد اخذ موافقة لجنة مشكلة من كبار الموظفين لهذا الغرض. حيث تقوم الدول بتطبيق مكافحة إساءة استعمال القواعد الموجودة في القانون المحلي بعد اخذ موافقة اللجنة المشكلة لهذا الغرض.
- يتم الاعتماد على قاعدة اختبار الغرض الأساسي وأحكام الإعفاء التقديرى كاختبار يتم اللجوء إليه لتحديد إذا كان أحد الأغراض الرئيسية للمعاملات المبرمة هو الحصول على مميزات بموجب الاتفاقية الضريبية.
- في حال تطبيق قاعدة الغرض الأساسي يؤدي إلى منع تطبيق أحكام الاتفاقية ، هذا يعني أن الدخل ذو الصلة سوف يصبح خاضع للضريبة وفقاً لأحكام القانون المحلي، في بعض الحالات يعد من الأنسب تقديم بعض أشكال الإعفاء بموجب الاتفاقية.

مثال: يشارك الممول في التجنب الضريبي لأغراض تحويل الأرباح عبر الحدود (الخاضعة للضريبة من المنبع وفقاً لأحكام المادة (٢) وتحويلها إلى أرباح رأسمالية { معفاة من الضريبة وفقاً للبند (١٣) من المادة (٥) } من نموذج الاتفاقية الضريبية. في تلك الحالة يؤدي تطبيق قاعدة اختبار الغرض الأساسي إلى منع المزايا المحققة بموجب المادة (٥) ولكن قد ترى الإدارة الضريبية أنه من المناسب تطبيق الإعفاء المنصوص عليه في الفقرة (١٠) من المادة (٢) والذي يتم تطبيقه بطريقة مشابهة لكيفية تطبيقه وفقاً لأحكام الإعفاء التقديرى في قاعدة العمل.

- مقترح في الفقرة (٣٩) من التقرير في حال غياب التوصل إلى اتفاق بين السلطات المختصة يمكن اللجوء إلى شخص قانوني مقيم في أحد الدول المتعاقدة لا يسمح له بالتمتع بالإعفاءات الضريبية المنصوص عليها في الاتفاقية. وينبغي على السلطات المختصة التوجه بتقديم طلبات بخصوص هذا الشأن في ظل القاعدة الجديدة للعمل.



المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية